ذا المرض يفتقر الى من يخلق له الكمال بتحصيل غرضه وذلك
يؤدي الى تحدد الكمالات على ذاته تجدد الافعال فيكون
حادثا وهو محال عليه تعالى ويحتمل ان ماذكره المصنف
اشارة الى قياس مركب من شرطية وجلية ماخوذة
من قوله وذلك اي كونه حادثا محال وتقريره ان تقول
لو ماثل شيا منها لكان حادثا مثلها وكل حادث ينتفي
عنه العدم ينتج لو ماثل شيا منها لانتفى عنه العدم
وقوله لما عرفت فيه دليل للاستثنائية في تلك
النتيجة الغائبة لكن انتفاء القدم محال
من وجوب قدمه وبقائه ان قلت وجوب البقا
لا يدل بمجرده وانما يدل بواسطة استلزامه لوجوب
القدم كما مر فوجوب القدم كاف في الاستدلال
فهلا اختصر عليه لكونه واضح واختصر قلنا مراده
الاستدلال بوجوب الوجود المتضمن لهما لا بالقدم على
الخصوص هكذا افاده السكتاني وفيه ان الاستدلال
بوجوب الوجود غير ضروري في المقام
لان كل مثلين الى اخره بيان للملازمة في شرطية
القياس الثاني كما مر ولو كان كذلك لافتقر
الى بحث الى اخره لو قال كما قاله المصنف وذلك
محال لما عرفت قبيل من وجوب قدمه الى اخره لكان
اخصر لان ماذكره معلوم مما سبق في القدم
فلانه لو احتاج الى محل الى اخره تقريره ان تقول
لو لم يكن قايما بنفسه لاحتاج الى محل لكن احتياجه الى
محل باطل اذ لو احتاج الى محل لكان صفة لكن كونه
صفة باطل فبطل ما ادي اليه وهو احتياجه الى محل

فبطل

فبطل ما ادي اليه وهو عدم قيامه بنفسه فثبت نقيضه
وهو المطلوب فحذف القياس الاول بتمامه وذكر
القياس الثاني وحذف استثنائيته وذكر دليله
بقوله والصفة لا تتصف بصفات المعاني الى اخره
قالوا والتعليل وحاصل تقرير ذلك الدليل
على ما اشار اليه من الشكل الثاني ان تقول كل صفة
لا تتصف بصفات المعاني وكل المعنوية ومولانا
جل وعز يجب اتصافه بها ينتج الصفة ليست مولانا
وتعكسها الى قولك مولانا ليس بصفة وهو ماذكره
بقوله فليس بصفة فهو اشارة الى نتيجة القياس
المذكور بعد عكسها ويحتمل تقريره من الشكل الاول
فينتج النتيجة المذكورة من غير احتياج الى عكس
بان تقول مولانا جل وعز متصف بصفات المعاني
والمعنوية والصفة لا تتصف بهما ينتج مولانا ليس
بصفة لكن الاول اولى وبه يعلم ان الشارح حذف
كبرى ذلك القياس وذكر صغراه بقوله والصفة
لا تتصف بصفات المعاني الى اخره ونتيجته بعد
عكسها بقوله فلا تكون مولانا صفة واما قوله
واما قوله لان الواجب له الى اخره فهو زيادة
فايدة ولو احتاج الى مخصص اي فاعل
يخصصه بالوجود بدلا عن العدم وتقدير ذلك
ان تقول لو لم يكن قايما بنفسه لاحتاج الى مخصص
لكن احتياجه الى مخصص باطل اذ لو احتاج الى مخصص
لكان حادثا ضرورة اذ كل محتاج الى مخصص حادث
لكن كونه حادثا باطل لما تقدم من وجوب قدمه

Copyright Zhejiang Sci-Tech University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)